

مارش: «32% انخفاض أسعار أقساط التأمين ضد المخاطر في المنطقة»



انخفض متوسط أسعار أقساط التأمين ضد المخاطر التعاقدية في كل من أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا بنسبة 32% خلال عام 2023 وذلك في ضوء التدفق الكبير للقدرات المتوفرة في هذه المناطق، وفقاً لتقرير جديد صادر عن شركة «مارش» العالمية.

وأوضح التقرير أن التأمين ضد المخاطر التعاقدية قد واصل دوره الرئيسي في صفقات الاندماج والاستحواذ العالمية خلال 2023 على الرغم من توجه الانخفاض العام السائد في مشهد عمليات الاندماج والاستحواذ، وفي هذا السياق ينفرد سوق الشرق الأوسط بجاهزيته، للاستفادة من سلسلة مستقرة من الصفقات

وأشار التقرير إلى أن الطلب على التأمين ضد المخاطر التعاقدية الذي يضمن للمشتريين والبائعين الحماية من مخاطر اتفاقيات الاندماج والاستحواذ، ظلّ مرناً على الرغم من الصعوبات التي تواجه البيئة الاقتصادية، وذلك بفضل الدور الرئيسي الذي تؤديه هذه التغطية التأمينية في الصفقات المؤسسية. وواصل المشترون والبائعون سعيهم إلى حماية صفقاتهم في جميع القطاعات الرئيسية ورفدها بتأمين ضريبي وتأمين ضد التزامات حالات الطوارئ

وقام العملاء بشراء نسب أعلى من تغطية التأمين لكل صفقة في عام 2023، وذلك نظراً للتحديات الكبيرة التي واجهتها أنشطة الاندماج والاستحواذ خلال العام، بسبب استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والتي ترافقت بانخفاض إجمالي قيمة الصفقات مقارنة بالعام السابق.

وارتفع متوسط الحد الذي تم شراؤه بنسبة 13% مقارنة بالعام السابق، ليقترّب متوسط التأمين ضد المخاطر التعاقدية الآن من نسبة 34% من قيمة الصفقة، كما بدأت عدة شركات تأمين في عام 2023 باستهداف الصفقات مرتفعة القيمة في الشرق الأوسط.

وبين تقرير مارش أن نحو 50% من معاملات المخاطر التعاقدية التي قامت بها الشركة في المنطقة خلال عام 2023 كانت في قطاعات الطاقة المتجددة، والعقارات والتكنولوجيا والتصنيع. وبالتزامن مع حرص دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصاداتها، فمن المتوقع أن تسهم أنشطة المؤسسات المرتبطة بالحكومة والصناديق السيادية، إلى جانب تحسين المؤسسات الكبيرة لمحافظها المركّزة، في دعم أنشطة الاندماج والاستحواذ خلال عام 2024.

وقال نيراف مودي، رئيس أعمال الأسهم الخاصة وعمليات الاندماج والاستحواذ – الشرق الأوسط وإفريقيا في «مارش»: «على الرغم من استمرار التحديات التي تواجه عمليات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن التأمين على المخاطر التعاقدية يواصل تآدية دور حيوي في تقليل المخاطر التي تواجه الصفقات واستقطاب رأس المال الخاص».

وأضاف: «بالتزامن مع نضج سوق التأمين على المخاطر التعاقدية في منطقة الشرق الأوسط، فإننا نتوقع أن نشهد مستويات أعلى من الابتكار، خاصة مع سعي شركات التأمين إلى ضمان تميزها من خلال عروض المنتجات الجديدة والآليات المبتكرة المصممة لإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بمخاطر واحتياجات التأمين في اقتصادات منطقة دول «مجلس التعاون الخليجي التي تتزايد مستويات تنوعها».